

المجلد: 05، العدد: 02 (2021)، ص 698-712

النخبة السياسية الجزائرية وقضايا المجتمع الجزائري من خلال مداوالات المندوبيات المالية الجزائرية  
1939 - 1919

The Algerian political elite and the issues of Algerian society Through the  
deliberations of the Algerian financial delegates 1919-1939

بشير سحولي

جامعة الجيلالي لياابس - سيدي بلعباس (الجزائر)

[bachirsahouli22@gmail.com](mailto:bachirsahouli22@gmail.com)

المعلومات المقال	المخلص:
<p><b>تاريخ الإرسال:</b> 2021/10/12</p> <p><b>تاريخ القبول:</b> 2021/11/21</p>	<p>نحاول في هذا المقال إبراز دور بعض العناصر من النخبة الجزائرية السياسية خلال الفترة الممتدة بين 1919 إلى 1939، التي تمكنت من الوصول إلى المجالس المنتخبة، خاصة المندوبيات المالية. حيث أصبحت تلك الهيئة الانتخابية منبرا، عرضت من خلالها النخبة السياسية القضايا التي كان تهم المجتمع الجزائري. ورغم العراقيل التي وضعتها مصالح الإدارة الاستعمارية أمام النخبة السياسية الجزائرية في الهيئات المنتخبة، وكذا هيمنة المستوطنين، فقد نددت تلك النخبة الجزائرية بالسياسة العقارية الاستعمارية والضرائب المفروضة على الأهالي الجزائريين، وقانون الغابات الجائر. وكان التعليم هو الآخر من المسائل التي أثارتها تلك النخبة السياسية، خاصة منها تعليم اللغة العربية للأهالي الجزائريين.</p>
<p><b>الكلمات المفتاحية:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>✓ النخبة السياسية الجزائرية</li><li>✓ المندوبيات المالية</li><li>✓ السياسة العقارية</li><li>✓ السياسة الضريبية</li><li>✓ قانون الغابات</li></ul>	<p><b>Abstract:</b></p> <p>In this article, we try to highlight the role of some elements of the Algerian political elite during the period between 1919 to 1939, which managed to reach the elected councils, especially the financial delegates. This electoral college became a platform through which the political elite presented issues that were of interest to Algerian society. Despite the obstacles placed by the interests of the colonial administration in front of the Algerian political elite in the elected bodies, as well as the domination of settlers, this Algerian elite condemned the colonial real estate policy, taxes imposed on the Algerian people, and the unjust forest law. Education was also one of the issues raised by this political elite, especially the teaching of the Arabic language to Algerian families.</p>
<p><b>Article info</b></p> <p><b>Received:</b> 12/10/2021</p> <p><b>Accepted:</b> 21/11/2021</p> <p><b>Key words:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>✓ Algerian Political Elite</li><li>✓ Financial Delegates</li><li>✓ Real Estate Policy</li><li>✓ Tax Policy</li><li>✓ Forest Law</li></ul>	

عرفت الجزائر مع بداية القرن العشرين، ظهور نخبة جزائرية متخرجة من المدارس الفرنسية، ونظرا لتكوينها وتحصيلها العلمي والثقافي، اعتبرت نفسها بديلا عن النخبة الجزائرية التقليدية، للتعبير عن مظالم المجتمع الجزائري والدفاع عن مصالحه أمام المصالح الإدارية الفرنسية. وقد استطاعت هذه النخبة دخول الهيئات المنتخبة المحلية (البلديات والعمالات)، ووصل البعض منهم إلى المندوبيات المالية الجزائرية<sup>1</sup>، بصفة مندوبين ماليين ممثلين عن الأهالي الجزائريين، وبموجب تلك الصفة السياسية التي اكتسبتها النخبة، اتخذت هذه الأخيرة تلك المؤسسات الانتخابية، منبرا عرضت فيه المطالب والقضايا التي كانت تثيرها في جرائدها وصحفها.

وللوقوف على ما كانت تتقدم به النخبة السياسية الجزائرية<sup>2</sup> إلى سلطات الإدارة الاستعمارية وجديتها في حركتها المطالبة داخل أروقة المندوبيات الجزائرية المالية، اعتمدنا بشكل خاص على ما جاء في المداوات التي كانت تجريها هذه المؤسسة الانتخابية<sup>3</sup>، وحاولنا في هذا الموضوع التعرض إلى موقف تلك النخبة من القضايا التي كانت تهم المجتمع الجزائري، ضمن الإشكالية التالية: ما مواقف النخبة الجزائرية السياسية من قضايا المجتمع الجزائري في مداوات المندوبيات المالية الجزائرية 1919-1939؟

### 1. التنديد بالسياسة العقارية الفرنسية وثقل الضرائب على الأهالي الجزائريين

أثناء اجتماع المندوبيات المالية الجزائرية في جلسة 22 ماي 1920، طرحت مسألة الملكية العقارية الجماعية (أراضي العرش)، حيث نددت النخبة السياسية الجزائرية بالسياسة العقارية المعتمدة من طرف المصلحة العقارية للأهالي، باعتبارها جهاز إداري يعمل ضد مصالح الأهالي المسلمين؛ ويخدم مصالح المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين والمضاربين. كما انتقدوا عملية إحصاء الأراضي لأنها تسهل انتقال واستحواذ المستوطنين على أراضي العرش، وهذا عكس ما كانت تدعيه السلطات الفرنسية؛ بأن مسألة تحويل أراضي العرش إلى ملكيات فردية هو في صالح الأهالي (الجزائريين)<sup>4</sup>.

ولما اجتمع فرع الأهالي العرب في جلسة 26 ماي 1920 دعا المندوب قايد حمود<sup>5</sup> إلى ضبط عملية تفكيك أراضي العرش بوضع شروطا لتلك العملية، لأجل حماية حقوق كل طرف، وأن يكون التوزيع بصفة عادلة، كما طالب في ذات الوقت بضرورة بقاء المستفيد من عملية تفكيك أراضي العرش محتفظا بحصته لمدة عشر سنوات من تاريخ استعادة الشخص من عقد الملكية<sup>6</sup>. يبدو أن قايد حمود اختلف في موقفه عن الذين أيدوا الاحتفاظ بأراضي العرش، إلا أن الموقف المخالف الذي أبداه، حاول أن يحصنه بضرورة تقييد المستفيد من تفكيك أراضي العرش بضرورة الاحتفاظ بالأرض، والبقاء بها لمدة عشر سنوات، بمعنى تجنب بيع الأرض الزراعية بمجرد التفكيك، لأن المضاربين والمحتكرين كثيرا ما كانوا يعملون على استغلال وضعية بعض الأهالي (الجزائريين) للاستحواذ على ملكياتهم وتحويلها إلى المستوطنين الأوروبيين.

كما كشف المندوب بن عبورة في جلسة 6 جوان 1920، تجاوزات السياسة العقارية الفرنسية القائمة على السلب، وانتقد تبعاتها التي تطل الأهالي الجزائريين، حيث قال: "لم يبق للأهالي الجزائريين في عمالة وهران، سوى مساحات صغيرة من الأراضي الزراعي، جراء سياسة المصادرة التي يتبناها رؤساء البلديات، الذين يستحوذون على تلك الأراضي بحجة إقامة مشاريع عمرانية تخدم السياسة الاستيطانية" وأضاف قائلاً: "إن الأهالي الجزائريين هم ضحايا السياسة العقارية التي تتبناها فرنسا في المستعمرة الجزائر"<sup>7</sup>.

وحيث عقدت المندوبيات المالية جلستها في يوم 28 ماي 1936، اعتبر المندوب طالب عبد السلام<sup>8</sup>، مندوب تلمسان عملية تفكيك أراضي العرش ذات نتائج سلبية، واعترف بحكم وظيفته كمحامي، أن الكثير من الجرائم تحدث بسبب فقدان أراضي العرش، وأن حوالي تسع إلى عشر من القضايا الجنائية المطروحة على المحاكم، متعلقة بالأراضي الزراعية، واعتبر عملية الرهن، أسلوباً من أساليب المصادرة، التي يتعرض لها الأهالي (الجزائريين)، ونتيجة لما أفرزته العملية، دعا إلى تفادي المشكل، لأن استمرار الرهن يؤدي إلى المصادرة ويساهم في ارتفاع عدد الفقراء ويعمل على تكوين طبقة بروليتاريا، ويرتفع عدد البطالين<sup>9</sup>.

حاول طالب عبد السلام في تدخله، تفسير تبعات السياسة الفرنسية العقارية في الجزائر - تفكيك أراضي العرش - بحكم وظيفته كمحامي، وتجاربه اليومية في المحاكم، إذ ربط بين عملية تفكيك أراضي العرش ومصادرة الأراضي والجرائم التي تحصل، بسبب فقدان الكثير من العائلات لأراضيهم، وظهور طبقة البروليتاريا التي تعاني البطالة مما أدى في نظره إلى جرائم، كما كشف خلال اجتماع المندوبيات المالية فرع الأهالي العرب، في جلسة 18 جوان 1937، عما ترتب عن سياسة المصادرة لأراضي الأهالي؛ كانتشار الفقر والأمراض، وبالموازاة طالب المندوب من السلطات الفرنسية البحث عن الوسيلة لإعادة الحياة إلى الذين يعانون من المشاكل الاجتماعية<sup>10</sup> واقترح الحل، لأن المعضلة استقطبت في نظره وتستدعي البحث عن الحلول الناجعة، وقال: " منذ أن استحوذ على أراضي الأهالي، انتشرت فيهم الأمراض؛ لأن الأرض هي مصدر عيشهم"<sup>11</sup>. أراد طالب عبد السلام من تدخله، الربط بين سياسة المصادرة للأراضي وتفكيك الملكيات، والأمراض المنتشرة في وسط الأهالي، معتبراً إياها نتيجة حتمية لفقدانهم لأراضيهم، لأن هذه الأخيرة مصدر عيشهم، لذلك دعا السلطات الفرنسية إلى إعادة الأهالي الجزائريين إلى ملكياتهم الزراعية التي طردوا منها بحكم المصادرة، موضحاً أن تلك المصادرات، تمت لأن السلطات الفرنسية كانت تخصص كل سنة من خمسين إلى ثمانين مليون فرنك وأكثر أحياناً، لأجل تشجيع عملية الاستيطان، وقال: "ألا ترون؟ كل الأراضي الخصبة تم مصادرتها؛ من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية"<sup>12</sup>.

لقد أظهر طالب عبد السلام معارضته للسياسة العقارية وأدانها، وتسبب موقفه ذلك، في ردة فعل عنيفة من لدن النائب المالي الفرنسي فورجي Forji إذ قال: "إن ما قدمه طالب عبد السلام بالأرقام مبالغ فيه، وأكد أن الانجاز الفرنسي في الجزائر ليس هو المصادرة للأراضي، لقد جننا للقيام بمهمة نبيلة وإنسانية، أذكر السيد طالب أن النظام الإقطاعي؛ الذي كان موجوداً وكان يحكم هذا البلد، أعلمكم أننا أخذنا هذه الأراضي

من البايك التي كان يسيطر عليها الإقطاعيون الكبار، وأن فرنسا جاءت لتحركم من الهيمنة. لا تنكر ذلك"<sup>13</sup>. لقد كان الرد عنيفا يحمل في طياته صفة العنصرية والتعالي على المندوب المالي طالب عبد السلام الذي ندد بالسياسة الفرنسية الاستيطانية القائمة على تشجيع استيطان العنصر الأوروبي في الجزائر، والتي اعتمدت فيها جميع الوسائل للاستحواذ على ممتلكات الأهالي (الجزائريين).

كما حذر المندوب المالي تامزالي عبد النور<sup>14</sup>، في الجلسة السادسة للمندوبيات المالية فرع الأهالي القبائل يوم 19 جوان 1937، من مشكل انتشار الطبقة البروليتاريا في وسط الأهالي الجزائريين، والوضع المأساوي الذي يعيشونه، وتقاديا لاستفحال المشاكل دعا تامزالي السلطات الفرنسية ومصالحها الخاصة، بضرورة التوقف عن تطبيق سياسة تفكيك الملكيات الجماعية (أراضي العرش)<sup>15</sup>. الظاهر أن الغالبية من عناصر النخبة الجزائرية السياسية، قد أجمعت على إدانة السياسة الفرنسية العقارية الهادفة من وراء تفكيك الملكيات الجماعية (أراضي العرش)؛ تشجيع عملية الاستيطان الأوروبي في المستعمرة الجزائر.

وفي ذات السياق أبدت عناصر من المندوبين الماليين (طالب عبد السلام- الصالح بن جلول- تامزالي عبد النور) رفضهم للسياسة الضريبية التي تتبعها فرنسا، إذ وجدوها تكيل بمكيالين؛ من جهة تمنح التسهيلات للمستوطنين الفرنسيين، ومن جهة أخرى تثقل كاهل الجزائريين بالضرائب؛ لأن ذلك في نظرهم يتعارض مع الوعود التي كانوا يقطعونها على أنفسهم- يقصدون المترشحين من النخبة- أمام منتخبيهم أثناء الانتخابات، هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت النخبة المنتخبة في المندوبيات المالية ترى في فرض المزيد من الضرائب على الأهالي أمرا متناقضا، لأنهم - يقصدون الأهالي- لم يستفيدوا من الضرائب التي فرضت عليهم من قبل، بل ترتبت عنها سلبيات على وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

وكان مندوب قسنطينة الدكتور الصالح بن جلول<sup>16</sup>، قد رفض خلال أحد جلسات المندوبيات المالية، المشروع الذي طرحته الإدارة الفرنسية والقاضي بفرض حوالي 93 مليون فرنك كضرائب، مما جعله يقول: "إن الأهالي في حالة يرثى لها، أظن أنه من غير الممكن، أن نطلب منهم بذل مجهود آخر، يجب على ممثلينا في اللجنة المالية، أن يعلموا موقفنا المعارض لفرض ضرائب أخرى على الأهالي"<sup>17</sup>.

وعن ذات القضية، أبان طالب عبد السلام مندوب تلمسان عن معارضته للسياسة الضريبية في الجلسة العادية المنعقدة في ماي 1936، أين قال: "بأي وجه سنقابل به منتخبينا؟ هناك بعض المناطق والجهات التي أمثلها؛ لم تستفيد لا من الماء الشروب، ولا من الطرقات والسكك الحديدية، ولا المدارس التي وعدناهم بانجازها منذ سنوات وسنوات، سنعود إلى أهالينا وأيدينا خاوية، ماذا أقول لهم وأنا أحمل إليهم ضرائب أخرى"<sup>18</sup>.

كما أعلن نفس المندوب في جلسة المندوبيات المالية، فرع الأهالي العرب، معارضة تامة لمشروع تمثّل في فرض ضرائب على البنزين ومستعملي السكك الحديدية؛ لأجل رفع مداخيل الخزينة، فكان رده بأنه لا يقبل أن تفرض أية ضرائب أخرى سواء تعلق بالبنزين أو غير ذلك، ودعا السلطات الفرنسية أن ترجأ ذلك المقترح،

وحسب رأيه ستكون تلك الضرائب حملا ثقيلًا على المسلمين الأهالي (الجزائريين)، الذين يتشرف بتمثيلهم في المندوبيات المالية، وأكد عدم قبوله بفرض أي ضريبة كانت على الأهالي، قائلا: "كنا ننتظر أن تكون تخفيضات في الضرائب، إلا أنه طرح علينا مشروع ضرائب جديدة، في حين الفلاح الأهالي (الجزائري) ليس لديه ما يسد به رمقه وحاجياته، إنه لا أمر مشين"<sup>19</sup>. يظهر أن رفض طالب عبد السلام للمشروع الضريبي، كان من مبدأ أن هذه الضرائب ستزيد من تعاسة الفلاح الأهالي (الجزائري)، الذي يعاني واقع متدهور ومتفاقم، ولم يكتف المندوب بموقفه المعارض فحسب، بل وجه اللوم إلى مصالح الإدارة الفرنسية ودعاها إلى تحمل مسؤولياتها، وأن تتوجه بطلبها إلى العناصر والفئات التي تملك الأموال، وكان يقصد المستوطنين الفرنسيين الذين استحوذوا على خيرات البلاد ومقدراتها، وذهب إلى حد التساؤل عن الأسباب التي لا تجعلها - الإدارة المحلية - تفرضها على الأثرياء الذين يملكون الأموال، وهذا ما جعله يقول: "على الإدارة أن تتحمل مسؤولياتها (...). إن الأموال موجودة في جهات معينة، لماذا لا تطلبها من الذين يملكون الأموال؟ لأن هؤلاء يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، لهذا يتوجهون إلينا ويطلبونها منا (...). لا يمكن أن نصوت على هذه الضرائب، الأموال نعلم أين هي، الأثرياء نعرفهم، لنتوجه إلى الذين ادخروا الأموال"<sup>20</sup>. الشيء المستنبط من هذا الموقف، أن طالب عبد السلام، دعا إلى مبدأ المساواة بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين من جانب، ومن جانب آخر كشف عن الضغوطات التي يمارسها المستوطنون على الإدارة الفرنسية المحلية، إذ يستعمل هؤلاء المجالس الانتخابية لتمرير المشاريع والقوانين التي تنتاسب ومصالحهم الخاصة.

## 2. الدعوة إلى إلغاء قانون الغابات

مثل قانون الغابات<sup>21</sup> أحد القضايا التي ركزت عليها النخبة السياسية الجزائرية المفرنسة اهتماماتها، قصد التخفيف من وطأته على الأهالي (الجزائريين)، وشهد جان مليا *Jeans Mélia* على جور قانون الغابات المطبق في الجزائر المستعمرة، إذ قال: "لم يشتك الأهالي من أي قانون مما اشتكوا من قانون الغابات (...). فبمجرد أن يشتعل حريق في مكان ما؛ فالمذنب مسبقا هو ذلك الأهلي الذي يقطن في تلك الغابة أو على حافتها، وإذا تأكد ذنبه فانه يمتد إلى قبيلته التي تسلط عليها عقوبات جماعية في شكل غرامات؛ تكون دائمة فادحة، وبهذه الطريقة يرمى ناس أبرياء في أحضان البؤس والحرمان"<sup>22</sup>.

وأثناء انعقاد الجلسة الثامنة في 28 ماي 1920 للمندوبيات المالية، طرح المندوب أحمد بن رحال<sup>23</sup> مقترح دعا فيه السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى تخفيف القوانين التعسفية التي يفرضها قانون الغابات على الأهالي الجزائريين، حيث قال: "إن الأهالي الجزائريين هم الأكثر حفاظا على الغابات من الحرائق، وعوض ملاحقتهم بالقوانين التعسفية التي يفرضها قانون الغابات، والقائم على تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، يمكن تخفيف تلك القوانين التعسفية بالاتفاق بين الأهالي والمصالح الإدارية الفرنسية، بأن تسند إدارة الغابات لهيئة الجماعة في الدواوير (العرش) وأن يتحملوا مسؤولية حراسة الغابات، على أن تكون هذه الجماعة تحت رقابة مصالح الغابات والسلطات الإدارية المحلية"<sup>24</sup>.

ولما انعقدت الجلسة السادسة عشر في 09 جوان 1920، أثار أحمد بن رحال من جديد مسألة قانون الغابات التعسفي وجوره، متحدثا عما حصل للسكان الأهالي الجزائريين الماكثين بالقرب من الغابات في ندرومة، بعدما أقدم السكان بحرق الأحرش والأشجار والحشائش (الديس) المحاذية لمراكز تجمعاتهم دون المساس بالغابة، وهذا بسبب تواجد الحيوانات المفترسة والأفاعي التي كانت تمثل خطرا عليهم وعلى قطعانهم، ولكن السلطات المسؤولة عن الغابات فرضت عقوبات قاسية، حيث فرضت غرامات مالية باهظة عليهم مع تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية التي يفرضها قانون الغابات<sup>25</sup>.

كما تحدث أحمد بن رحال في الجلسة الثالثة عشر المنعقدة في 01 جوان 1921، عما كابته قبائل من الأهالي الجزائريين في وهران بالقرب من غابة كريستال، حيث فرضت مصالح الغابات غرامات مالية باهظة، حيث أكد في تدخله أنه ليس الأهالي الجزائريين هم الذين أحرقوا الغابة، وليس من مصلحتهم فعل ذلك، لأنهم لا يملكون لا قطعان الأغنام، وأوعز ذلك الفعل لأناس يقوم بخرجات سياحية على سواحل كريستال، أين يوقدون النيران للطهي والشواء، وأن أولئك الناس لا يطفئون تلك النيران، مما يتسبب في اشتعال الغابات. وأضاف بن رحال أن نفس الظلم والحيث وقع على قبائل الأهالي الجزائريين في جنوب سيدي بلعباس، أين فرضت عليهم غرامات مالية كبيرة. وتساءل عن الفائدة التي يجنيها الأهالي الجزائريون من وراء حرقهم للغابات، وهم يعلمون مسبق أنه ستسلط عليهم أقسى العقوبات. كما كشف المندوب قديري في جلسة 01 جوان 1921، أن المسؤول عن بعض الحرائق، هم بعض الأجانب من الايطاليين الذين يأتون إلى الغابات لقطع الأشجار للحصول على الفحم الخشبي<sup>26</sup>.

وخلال انعقاد اجتماع المندوبيات المالية في جلسة 04 جوان 1924، أعرب شريف سيسبان<sup>27</sup> عن معارضته، للكيفية التي يعامل بها الأهالي (الجزائريين) الذين يعاقبون معاقبة جماعية، ويطبق عليهم الحجز، داعيا إلى عدم فرض العقوبات على من لم تثبت إدانته، وحمل مسؤولية حدوث الحرائق لحراس الغابات والقياد، مؤكدا بأنه لإثبات تهمة الحرق، يستوجب عليهم إجراء تحقيقات مع الأشخاص من القبائل المجاورة للغابات، التي أضرمت فيها النيران لتحديد المسؤولين على الحرائق، وخلاصة لتدخله طالب شريف سيسبان بضرورة تطبيق قانون الحق العام على الأهالي الجزائريين، كما هو مطبق في فرنسا<sup>28</sup>. ودفاعا على الأهالي الجزائريين المتهمين بتدبير الحرائق، أوضح سيسبان أن هؤلاء لا يحرقون الغابات، لأنهم يدركون قيمتها، ولا يمكن أن يضرموها فيها النيران فقط لأجل أن تكون لهم مراتع للأغنام، وحسب سيسبان، يوجد أشخاص آخريين يتعمدون إضرام النيران في الغابات، ولا تفرض عليهم العقوبات، واعتبر في ذات الوقت العقوبات الجماعية المفروضة على القبائل المجاورة للغابات، وما يطالهم من عمليات حجز وأمر قمعية، من الأسباب المشجعة للانتقام<sup>29</sup>. إن ما تحدث به شريف سيسبان؛ يكشف مدى جور قانون الغابات المطبق على الأهالي (الجزائريين)، خاصة فيما كان يعرف بفرض مبدأ المسؤولية الجماعية، مما جعله يطالب بضرورة

تطبيق قانون الحق العام على الأهالي الجزائريين، وكان مطلب سيسبان إشارة منه؛ بأن قانون الغابات يطبق فقط على الأهالي الجزائريين.

ولما حلت اللجنة البرلمانية برئاسة مورييس فيوليت بقسنطينة سنة 1931، قدم شريف سيسبان بصفته رئيسا لفيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة، عريضة تحمل مجموعة من المطالب، من بينها الدعوة إلى إعادة النظر في قانون الغابات، لأن الأهالي يعتمدون بشكل كبير على الغابات خاصة مع فترة الجفاف وقسوة المناخ، أين تتحول تلك الغابات إلى مراتع، وأوضحت العريضة، أن تطبيق قانون الغابات وتسليط عقوبات قاسية، أثر بشكل واضح على النشاط الرعوي، بفعل تناقص الثروة الحيوانية، لأن العقوبات المفروضة دفعت بالكثير من الأهالي المعاقبين إلى بيع ممتلكاتهم لأجل تسديد الغرامات المفروضة عليهم<sup>30</sup>، وتناديا لوقوع انعكاسات سلبية دعت العريضة السلطات الفرنسية إلى إيجاد السبل ليحافظ الأهالي (الجزائريون) على ثروتهم الحيوانية؛ بتمكينهم من الرعي داخل الغابات، وقدمت العريضة مجموعة من المطالب لإصلاح قانون الغابات، منها:

- إلغاء مبدأ المسؤولية الجماعية التي يفرضها قانون الغابات.

- مراجعة قانون الغابات لأن من شأنه أن يرفع الغبن على الأهالي (الجزائريين) خاصة الذين يتخذون الرعي مصدرا للعيش<sup>31</sup>.

وفي ذات السياق، تحدث الدكتور الصالح بن جلول في الجلسة التاسعة للمندوبيات المالية فرع الأهالي المنعقدة في 06 جوان 1936، عن جور قانون الغابات المسلط على الأهالي الجزائريين، مشيرا إلى الوضع المزري الذي ألوا إليه، والحالة المتدهورة للغابات، وذكر بن جلول أنه استقبل الكثير من الشكاوي من الأهالي الذين يقطنون بجوار الغابات، يشنون تعرضهم إلى المحاكمات والحجز، مطالبين بالسماح لهم بهجرة تلك المناطق الغابية؛ لأنهم أصبحوا لا يرغبون العيش بمحاذاتها، وأكد بن جلول أن الجهة التي يمثلها- يقصد قسنطينة- توجد عائلات بكاملها في منطقة القالة والميلية، تم تفقيرها بفعل المحاكمات، مما دفعهم إلى الهجرة نحو المدن. ونظرا للنتائج السلبية المترتبة من جراء تطبيق قانون الغابات، دعا بن جلول السلطات الفرنسية بإعادة النظر فيه وإصلاحه بالكيفية؛ التي تحفظ للأهالي كرامتهم في العيش<sup>32</sup>، ونفس الموقف نجده عند المندوب طالب عبد السلام، الذي أظهر معارضته لقانون الغابات، ففي جلسة 05 جوان 1936 للمندوبيات المالية، أوضح بأن الأهالي يعيشون وضعا مزريا بسبب ما يفرضه عليهم حراس الغابة من عقوبات، ونظرا لتلك التجاوزات وجه طالب عبد السلام طلبا إلى محافظ الحكومة في المندوبيات لمراجعة قانون الغابات الجائر<sup>33</sup>.

### 3. المطالبة بتعليم اللغة العربية

أخذت مسألة تدريس اللغة العربية إلى جانب مسألة التعليم، حيزا كبيرا من الجدل السياسي بين النخبة السياسية الجزائرية والأجهزة الممثلة للسلطات الفرنسية، وتجلت ذلك في المقالات الصحفية في الجرائد الناطقة

بلسان تلك النخبة، وكذلك في منابر المجالس والهيئات المنتخبة البلديات والعمالات والمندوبيات المالية. أعربت خلالها النخبة السياسية الجزائرية عن تأييدها لتدريس اللغة العربية؛ كون هذه الأخيرة تمثل جوهر انتماء المجتمع الجزائري إلى الحضارة العربية الإسلامية.

وحول ذات القضية، طالب المندوب بن عبورة مختار<sup>34</sup> في الجلسة المنعقدة في 25 ماي 1920، بضرورة تعليم الأهالي الجزائريين اللغة العربية، لأنه أصبح مطلبا من طرف السكان في معسكر وجهات أخرى من المستعمرة الجزائر، وقد وافق أعضاء المندوبيات المالية خاصة بن عبورة، الأمير خالد، بن رحال وقايد حمود على مقترح النائب بن عبورة، إلى جانب دعوتهم إلى توظيف معلمين (مدرسون يتقنون اللغة العربية)<sup>35</sup>. وأثناء جلسة 28 ماي 1920، أكد المندوب المالي بن شنوف الهاشمي<sup>36</sup> على أهمية تعليم اللغة العربية، حيث أشار بأن منطقة عين البيضاء في عمالة قسنطينة التي أخذ فيها التدريس للغة الفرنسية نصيبه، فإن اللغة العربية ليست أقل أهمية وشأنا، واعتبر بن شنوف تدريسها أمرا مهما بالنسبة للأهالي الجزائريين، لأن المدارس في المنطقة قد أهملتها<sup>37</sup>.

وتجلى الموقف المؤيد لتعليم اللغة العربية في المؤسسات التعليمية الفرنسية الرسمية، والمؤسسات الحرة، في ما دعا إليه الأمير خالد في الجلسة الحادية عشر بتاريخ 02 جوان 1920 حول تدريس اللغة العربية، حيث طلب من زملائه المندوبين الموافقة على مطلبه، اعتبارا أن فرنسا قدر عبرت في 04 جويلية 1830 باحترامها لعادات وتقاليد الجزائريين المسلمين، وأكد على أن أي شعب لا يمكن أن يحقق تطورا ولا تقدما إلا في إطار لغته، ناهيك على أن هذه اللغة- يقصد اللغة العربية- ثرية ومنتشرة في جميع أصقاع العالم، ونبه السلطات الفرنسية بعدم إهمال اللغة العربية، وقدم الأمير مطلبه في النقاط التالية:

- أن تلغى طريقة تدريس الحالية للغة العربية في المدارس بكل أطوارها (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) وتعوض بالغة العربية الفصحى، اعتمادا على الطرق المتبعة في تونس والمشرق العربي.

- أن يخصص ضمن البرامج التعليمية وقتا مهما لتدريس اللغة العربية.

- أن يكون في كل المؤسسات التعليمية التي تستقبل التلاميذ الأهالي برنامج خاص بتعليم العربية والدين الإسلامي، لأن الأهالي الجزائريين يرفضون إرسال أبنائهم إلى المؤسسات التعليمية التي تهمل تعليم العربية والدين الإسلامي.

- أن تفتح مدارس فرنسية- عربية في المراكز السكنية الكبرى، في انتظار اعتماده في كامل التراب الجزائري.

- الترخيص للتعليم الحر.

- أن تقام في المراكز الكبرى مدارس التكوين.

- التطبيق الكامل للقانون الذي يجعل التعليم إجباري في الجزائر<sup>38</sup>.

كما قدم المندوب الدكتور موسى في ذات الجلسة، دعماً للمطلب الأمير خالد، تمثل في ضرورة اعتماد تدريس اللغة العربية، كما جاء في النصوص والقوانين والمراسيم التي نصت على تعليم اللغة العربية، لمدة ساعة في اليوم في المدارس العليا ومدة نصف ساعة في المستويات الدنيا<sup>39</sup>.

وفي ذات الموضوع، دعا أحمد بن رحال في 08 جوان 1920 إلى تقديم الدعم المالي للمدارس العربية كون أن التعليم العربي في الجزائر يستمد دعمه المادي والمالي من الأهالي الجزائريين دون مشاركة من الحكومة الفرنسية، وطالب أحمد بن رحال بتخصيص نصيب مالي من الميزانية الخاصة بالجزائر قدره خمسة مليون فرنك فرنسي، باعتبار أن الجزائريين يشاركون بقسط كبير من خلال الضرائب المفروضة عليهم، كما أكد بن رحال أن الجزائريين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بثقافتهم العربية الإسلامية<sup>40</sup>.

كما تقدمت مجموعة من النواب، بطرح قضية تعليم اللغة العربية، وهؤلاء هم بن شنوف- قايد حمود- الدكتور موسى<sup>41</sup>، دعوا إلى تعليم اللغة العربية، ومما جاء فيه: "اعتباراً أن تعليم اللغة العربية هي بالنسبة للجزائريين المسلمين ذات أهمية كمثيلتها اللغة الفرنسية وأنه من الأهمية أن يسهل تدريسها وتدعيمها..."<sup>42</sup>. لقد طالب الممضون الاهتمام بتدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية؛ أين تعرف إهمالاً، وحثوا السلطات الفرنسية على وجوب اقتطاع مبلغ مالي من ميزانية الجزائر، قدر بخمسة ملايين فرنك للنهوض بتعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية. وتحدث قايد حمود عن واقع التعليم للغة العربية في المدارس الابتدائية، وما تعانيه من إهمال، فقال: "منذ خمسة وعشرين عاماً كان جان ميير Jeanmaire مدير أكاديمية الجزائر قد أرسل إلى المدارس الابتدائية منشوراً يطلبهم بوجوب تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية وأن تدرس من طرف كل المعلمين الذين يحملون شهادة التدريس". وذكر أيضاً: "ما عدا مدرسة الجزائر، التي كانت تدرس بها اللغة العربية، بينما في الجهات الأخرى ظل منعدماً"<sup>43</sup>، وطالب قايد حمود بوجوب تدريس اللغة العربية من طرف المعلمين الذين يحوزون على الشهادة المختصة، وقال: "إن ما نطالب به شيء، أمرت به الإدارة الفرنسية وموجود في المناشير التي بعث بها المسؤولون عن التعليم"<sup>44</sup>. لقد حاول قايد حمود أن يذكر مصالح الإدارة الفرنسية بوجوب تعليم اللغة العربية، لأن ذلك موجود في نصوص قانونية تم إهمالها بشكل متعمد.

كما جدد بن رحال مرة أخرى مطلبه بالاهتمام بتعليم اللغة العربية في الجلسة الخامسة المنعقدة في 18 ماي 1921، وذلك بتنظيم التعليم للغة العربية، وأن تسند مهمة تدريس اللغة العربية إلى معلمين يتقنونها، ويوجه هؤلاء إلى الدواوير والمراكز الأهلة بالسكان من الأهالي والأوروبيين، كما دعا بن رحال الإدارة الفرنسية إلى اعتماد مجموعة من التدابير منها؛ إنشاء المدارس العربية- الفرنسية، وإلغاء الطرق الحالية المعتمدة في تعليم العربية في المتوسطات والثانويات، مع تغيير الأساليب لتطوير تعليم العربية الفصحى كتلك المعتمدة في تونس والمشرق<sup>45</sup>.

وطرح النواب (الأمير خالد، بن رحال، بن شنوف، قايد حمود، والدكتور موسى) في الجلسة التاسعة يوم 25 ماي 1921، مطلباً إلى الجهات المسؤولة تمثل في تخصيص واعتماد مبلغ مالي مقدر بخمسة ملايين فرنك فرنسي من ميزانية الجزائر (الغلاف المالي المخصص للمستعمرة الجزائر) لدعم تعليم وتدرّيس اللغة العربية في المدن والقرى<sup>46</sup>. وتقدم المندوب آخر في نفس الجلسة بطلب إلى الإدارة الفرنسية يدعوها فيه إلى رفع عدد المدرسين في المدارس الأهلية في سوق أهراس، لأن عددهم لا يكفي خاصة بالنسبة للذين يدرسون اللغة العربية التي يعتبرها الأهالي ضرورية، ويجب أن يمنح لأبناء الأهالي تعليماً في اللغة العربية (اللغة الأم) في الجزائر المستعمرة<sup>47</sup>.

ويعد الخطاب الذي ألقاه طالب عبد السلام العضو البارز في فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة وهران والمستشار العام لوهران، نموذجاً عن الخطاب الذي كانت توجهه النخبة السياسية إلى الجزائريين، فبمناسبة الزيارة التي كان يقوم بها الطلبة المسلمين لتلمسان، ألقى عبد السلام كلمة خلال مأدبة العشاء التي أقيمت على شرف هؤلاء، قال فيها: "... كم علينا الإحساس بالخزي والعار في نظر أولئك الأجداد - أجدادنا في الحضارة الإسلامية، عندما نرى أن لغتنا نفسها لا يفهمها إلا البعض تقريباً (...). آه يا أصدقائي كم من الآمال والأفكار والفسحة علينا غرسها فيكم، أنتم النخبة لتعيدوا ربط حلقات رقبنا المبتورة... " <sup>48</sup>. لقد أدرك طالب عبد السلام أهمية اللغة العربية من خلال الإرث الحضاري، الذي تزخر به الحضارة العربية الإسلامية، لذلك نجده يتوجه بخطابه إلى الطلبة الجزائريين المسلمين، يدعوهم إلى الاهتمام بتعلم وتعليم اللغة العربية، لإعادة تلك الرابطة بين الشعب الجزائري المنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية.

وظلت عناصر النخبة السياسية متمسكة بموقفها المؤيد لتدرّيس اللغة العربية، وأظهر هذا الموقف فرحات عباس<sup>49</sup> حين أبدا تعاطفه مع ما تقوم به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من جهود، وعبر عن ذلك في 28 فيفري 1936 في جريدة (لاديباش ألجريان) La dépêche Algérienne قائلاً: "ليس من صلاحياتي أن أدافع عن الشيخ بن باديس، والشيخ العقبي (...). إن المسألة التي تهمني؛ هي تعليم اللغة العربية التي طرحتها جريدة "لوطن" Le temps، هذه اللغة هي بالنسبة للدين الإسلامي - يقصد اللغة العربية-؛ ما تمثله الكنيسة بالنسبة للديانة المسيحية الكاثوليكية، التي لا يمكنها أن تعيش من دونها، (...). إن قراءة القرآن -المصحف- هو كل شيء"<sup>50</sup>. من هذا الطرح يبدو أن فرحات عباس، أراد أن يبين أهمية تعليم اللغة العربية وعلاقتها بالقرآن الكريم - المصحف - بالنسبة للأهالي الجزائريين، لأن من يريد قراءة القرآن عليه أن يكون عارفاً باللغة العربية، فما دام الجزائري مرتبط بدينه فهو مرتبط كذلك بلغته، وعلى فرنسا أن تدرك أهمية اللغة العربية.

كما أثنى فرحات عباس على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وما بذلته من أجل تدرّيس اللغة العربية في المدارس، التي كانت تحت إشرافها، حيث قال: "إن اهتماماتنا بمسألة تعليم اللغة العربية، أباديناها في شكل مطالب قدمناها إلى الجهات المسؤولة في فرنسا، والجزائر، وكذلك ترجمت إلى مبادرات فردية،

وبشكل خاص ما تقوم به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ويظهر ذلك الجهد المبذول من العدد المعبر للأطفال المنتشليين من الشارع"<sup>51</sup>، واعتبر فرحات عباس تعليم اللغة العربية في المدارس إلى جانب اللغة الفرنسية من شأنه، أن يتغلب على المشكل الذي يعاني منه الجزائريون، المتمثل في الجهل والأمية، وهو كفيل بتخليص الدين من التعصب والخرافات<sup>52</sup>.

ورداً على مرسوم شيطان 08 Chautemps مارس 1938<sup>53</sup>، وما يواجهه تعليم اللغة العربية في الجزائر من عراقيل، نشرت جريدة الوفاق L'entente الناطقة باسم فيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة مقالا بعنوان "حرب صليبية ضد اللغة العربية"، مؤكدة أن السلطات الفرنسية اجتهدت، في سن القوانين لتكبير هذا التعليم - تقصد التعليم الحر - وفرضت المواد الموجودة في قانون الأنديجينا، حتى تجعل تحقيقه أمرا مستحيلا. ولأهمية تعليم اللغة العربية في أوساط الجزائريين المسلمين، وخوفاً من ضياعها ونسيانها، دعا صاحب المقال المنتخبين المسلمين في المجالس المحلية في عمالة قسنطينة والعمالات الأخرى والمندوبيات المالية، لأجل تكثيف الجهود، ومطالبة الوالي العام، بإلغاء جميع القوانين، التي تقيد وتمنع تعليم اللغة العربية في المدارس الحرة، مثلما تدرس اللغة الفرنسية<sup>54</sup>.

وفي ذات السياق، نشرت جريدة الوفاق مقالا بعنوان "احترام تعهد فرنسا... لأجل حرية التعليم" وجه فيه انتقاد لمرسوم 08 مارس 1938 ووصفه بالفتنة، لأنه مس الجوهر الحقيقي لشخصية المسلمين الجزائريين، رغم التنديد به في المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر وحتى فرنسا، واعتبر صاحب المقال هذا المرسوم خطراً على اللغة العربية والإسلام في الجزائر، كما حذر من ظهور مواقف متطرفة، فقال: "إن محاولة القضاء على لغتنا بهذا القانون هو حرب على ديننا، وبالتالي القضاء النهائي على التعهد الفرنسي، وخيانة المهمة الحضارية التي تقوم بها فرنسا!" وقال أيضا: "تطالب بحرية تعليم اللغة العربية، لغة القرآن، اللغة الأم، ونطالب بإلغاء مرسوم 08 مارس 1938، الذي يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر (...). إننا لا نسمح بالمساس بقرآنا وديننا، الذي هو سبب وجودنا، وألا يكون أي مساس بالتعهد الذي أعلنته فرنسا"<sup>55</sup>، لقد دعا صاحب المقال إلى احترام تدريس اللغة العربية وأن تعجل السلطات الفرنسية بإلغاء مرسوم روني، وعدم الإخلال بمعاهدة الاستسلام دييورمون - داي حسين التي أبرمت في جويلية 1830.

وتذكر إحدى الدراسات، أن عناصر من النخبة السياسية من فيدرالية المنتخبين المسلمين للعمالات الثلاث (قسنطينة، الجزائر، وهران)، قد وضعوا أنفسهم مدافعين عن التعليم الحر الإسلامي في مختلف المجالس المنتخبة لاسيما المندوبيات المالية، وأن الدكتور الصالح بن جلول رئيس فيدرالية المنتخبين المسلمين لعماله قسنطينة رغم منافسته لابن باديس، لأجل الزعامة خاصة، فإنه وعد في الكثير من المرات الشيخ عبد الحميد بن باديس، بالتدخل لدى السلطات الفرنسية في الجزائر وفرنسا، من أجل إلغاء مرسوم 08 مارس 1938، الذي يضع رقابة صارمة حول فتح النوادي الإسلامية و المدارس القرآنية<sup>56</sup>.

لقد استطاعت النخبة السياسية الجزائرية المنتمية إلى حركة الشبان الجزائريين التي برز نشاطها في الفترة الممتدة من 1919 إلى 1939، عرض القضايا التي كانت تهم المجتمع الجزائري (الأهالي الجزائريين)، حيث كانت تلك النخبة ترى في نفسها المدافع عن مصالح الجزائريين من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد للسلطات الفرنسية في فرنسا والجزائر، بأنها البديل عن النخبة الجزائرية التقليدية المعروفة بجماعة بني وي التي كانت منفصلة تماما عن الشعب لا من حيث الاهتمامات ولا المعاناة.

وحين بلغت المجالس المنتخبة سواء مجالس البلديات، المجالس العامة أو المندوبيات المالية، فقد تجلى دور النخبة السياسية الجزائرية في تقديم مطالب إلى مصالح الإدارة، شملت الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأجل تحقيق المساواة بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين المقيمين في الجزائر المستعمرة.

والمؤكد أن من تلك النخبة السياسية الجزائرية، من كان يرى في تحقيق تلك المطالب أملا في تحقيق اندماج المجتمع الجزائري إلى غاية الفترة الممتدة من 1936 إلى 1939. ولكن الشيء الملاحظ في تلك الحركة المطالبة في الهيئات الانتخابية مثل المندوبيات المالية، وإن كانت في جملتها ذات أهمية، فإنها لم تتضمن مطالب ذات الصلة بالوطنية الجزائرية؛ التي تعتبر الوجود الفرنسي في الجزائر احتلالا، ولم تطالب بالاستقلال.

### الهوامش:

1 - المندوبيات المالية: تعرف كذلك بمجالس الوفود المالية، أنشأ هذا الجهاز بإلحاح من المستوطنين الأوروبيين لقرار الحكم الذاتي بموجب قرار صادر في عام 1899، فيه التمثيل للمستوطنين والجزائريين الأهالي، كان للجزائريين فيه سبعة وعشرون مندوبا بعضهم معين وبعضهم منتخب، منهم سبعة عن كل عمالة (العمالات الثلاث) وستة من الجنوب الذي كان منطقة عسكرية، الوفود التي كانت تحضر الجلسات كان لها الحق في مناقشة ميزانية الجزائر، ولكن لا قوة لها في تشريعها، ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، ص: 86.

2- النخبة الجزائرية السياسية: المقصود بها تلك النخبة المثقفة ثقافة فرنسية - خريجة المدارس الفرنسية- التي برزت في بداية القرن العشرين. وكانت هذه النخبة المثقفة تعتبر نفسها ناطقة باسم الأهالي الجزائريين أمام الهيئات الإدارية الفرنسية الاستعمارية، وبدلا عن النخبة الجزائرية التقليدية التي تخدم مصالحها فقط. ونظرا لنشاط النخبة الإعلامي والجمعيات، تمكنت من الوصول إلى المجالس المنتخبة في الجزائر، منها المجالس البلدية، مجالس العمالات، المجالس العامة والمندوبيات المالية الجزائرية. وقد أطلقت عليها الصحافة الفرنسية في بداية ظهورها اسم حركة الشبان الجزائريين، وظلت تعرف بذلك إلى الثلاثينيات أين شكلت ما عرف بفيدرالية المنتخبين الجزائريين للعمالات الثلاث قسنطينة الجزائر وهران. ينظر: جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص، ص: 181-182.

- Cherif Benhabyles, *L'Algerie française vue par un indigène*, Alger imprimerie orientale Fontana frères, 1914.p, p: 107-108.

- Sakina Drihem, *des élites Algériens dans l'impasse : la fédération des élus musulmans du département de Constantine 1930-1939*, mémoire de DEA, Monde Arabe 1999-2000 université de Provence Aix Marseille, p,p: 08- 12.

- 3- **مداولات المندوبيات المالية الجزائرية**: يمكن الاطلاع عليها وتحميلها من موقع Gallica-bnf، الذي يتيح تحميل المداولات منذ بداية ظهور المندوبيات المالية (1899-1939) بصيغة pdf.
- 4 - **Délégations (Les) financières algériennes, session de mai- juin 1920, Alger, imprimerie administrative Emille Pfister, pp : 123-124.**
- 5 - **قائد حمود**: تعتبره المصادر التاريخية من العناصر التي ساهمت في بروز حركة الشبان الجزائريين إلى جانب الأمير خالد، برز نشاطه السياسي في الفترة الممتدة من 1910 إلى 1930، كمستشار عام في بلدية الجزائر، ثم مندوبا في المندوبيات المالية من 1920 إلى 1923، ممثلا عن المدينة عمالة الجزائر، ينظر: Jacques Bouversses, un parlement colonial ? les délégations financières Algérienne (1898- 1945) le déséquilibre, tome I. publications des universités de Rouen et du havre 2010, p : 854
- 6- **Délégations (Les) financières algériennes, session de mai – juin 1920, n° : 02, section arabe, op. cit, pp : 126**
- 7 - **Ibid, p: 868**
- 8- **طالب عبد السلام**: ولد في 21 أوت 1882 في تلمسان، كان عضوا في نادي الشبان الجزائريين لتلمسان أين شغل منصب نائب الرئيس، انتخب مستشار عام لتلمسان من 1923 إلى 1928 من 1934 إلى 1945 ثم مندوبا في المندوبيات المالية ممثلا لتلمسان من 1935 إلى 1945. ينظر: Oran républicain du 01/ juin/1937 -
- 9 - **Délégations (Les) financières Algériennes, session de mai – juin 1936, section arabe, Op, Cit, pp : 52-53.**
- 10 - **Délégations (Les) financières algériennes, session ordinaire de mai – juin 1937, n° : 01, Alger Ancienne imprimerie, victor Heintz, 1937, p: 435.**
- 11- **Ibid, p: 436.**
- 12 - **Ibid, p: 582.**
- 13 - **Ibid, p: 585.**
- 14 - **تامزالي عبد النور**: حصل على شهادة الدكتوراه في الطب، انضم إلى فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، أصبح مستشار لبلدية الجزائر وفي سنة 1935 أنتخب تامزالي عبد النور مستشارا عاما ممثلا لمنطقة القبائل، ثم مندوبا في المندوبيات المالية ممثلا لبرج منايل في 10 جانفي 1932، وبحلول سنة 1938 أصبح رئيسا للمندوبيات المالية فرع الأهالي القبائل، ينظر إلى: Jacques Bouverse, Op, Cit, p: 974.
- 15 - **Délégations (Les) financières algériennes, session ordinaire de mai – juin 1937, Op, Cit, p :.587**
- 16- **الصالح بن جلول**: الصالح بن جلول: ولد سنة 1896 بمنطقة الأوراس حاصل على شهادة دكتوراه في الطب، برز خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، وهو من دعاة الإدماج. وفي عام 1933 أصبح رئيسا لفيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، ثم أنتخب رئيسا للمؤتمر الإسلامي الجزائري الأول الذي تأسس في جوان 1936، ينظر: Jacques Bouveresse, Op, Cit, p.p : 979
- 17 **Délégations (Les) financières algériennes, session ordinaire de mai – juin 1937, Op, Cit, p : 907.**
- 18 - **Ibid, p: 908.**
- 19- **Délégations (Les) financières algériennes, session de mai – juin 1936, section arabe, op, cit, p: 259.**
- 20 - **Ibid, p: 260.**

21 - **قانون الغابات** : الصادر في 1903/02/21 وبموجب المادة 130 من قانون الغابات الذي يثبت الأحكام، فقد تقرر أنه في أي إقليم مدنيا كان أم عسكريا وبصرف النظر عن الإدانات الفردية التي يتعرض لها مرتكبو الجنيات أو الجنح أو المخالفات المتعلقة بحرائق الغابات أو شركائهم فإن القبائل والداوير والأقسام قد تتعرض لغرامات جماعية.. ينظر إلى: أوليفيه لوكور غرانميزون، **في نظام الأهالي تشريح مسخ القانون الاستعماري في الجزائر وفي الإمبراطورية الفرنسية،** ترجمة: العربي بوينون، منشورات السائحي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص: 169.

22 أوليفيه لوكورغرانميزون، **الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية،** ترجمة: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2007، ص: 272.

23 - **أحمد بن رحال**: ولد في ندرومة يوم 16 ماي 1855، عين في منصب قايد بندرومة خلفا لأبيه عام 1878، عرف بنشاطه السياسي خاصة في ما تعلق بقضايا الأهالي، وقد برز إلى جانب مجموعة من الشبان الجزائريين (النخبة الجزائرية)، حين قابلوا البعثة الوزارية التي جاءت إلى الجزائر عام 1891، شارك في مؤتمر المستشرقين عام 1897، انتخب في المندوبيات المالية من 1919 إلى 1923، وفيها برز كأحد المقربين من الأمير خالد، ينظر:

Jean Déjeux, **dictionnaire des auteurs maghrébins de la langue française**, Carthala 1984, p: 67.

24- Délégations (Les) financières algériennes, session de mai- juin 1920, Op, Cit, p: 92.

25- Ibid, p:242.

26- Délégations (Les) financières algériennes, session de mai- juin 1920, Op, Cit, p, p: 214-215.

27 - **شريف سيسبان**: يعتبر من عناصر النخبة الجزائرية، يذكر أنه عمل مدرسا للغة الفرنسية ثم العربية في ثانوية قسنطينة وعن ذلك قال محمد العزيز كسوس: "لقد درسنا أنا وفرحات عباس عند شريف سيسبان وإليه يعود الفضل في معرفتنا المتواضعة للغة العربية". كما اشتغل محاميا في باتنة، ومارس السياسة مثل غيره من عناصر النخبة المفرنسة إذ أصبح نائبا في المندوبيات المالية ممثلا لباتنة ويسكرة، ثم رئيسا للمندوبيات المالية فرع الأهالي العرب، ويعتبر سيسبان أول رئيس لفيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة ما بين 1930-1933. ينظر: -Oran republicain du 12 mai 1937

28- Délégations (Les) financières algériennes, session de mai- juin 1924, n° 04, Délégation indigène (section Arabe et Kabyle) imprimerie administrative Emille Pfister, pp : 182-183

29 - Ibid, pp : 187-188.

30 - Cherif Sisbane, **Notes désirées par la fédération des élus des indigènes du département de Constantine**, Constantine Imprimerie p. Braham 1931, p : 07.

31 - Ibid, p : 09

32 Délégations (Les) financières algériennes, session de mai - juin 1936, section arabe, Op, Cit, p: 276.

33 - Ibid, p :282.

34 - **بن عبودة مختار**: ولد بمعسكر عام 1880، تعتبره بعض المصادر التاريخية من الشبان الجزائريين (النخبة الجزائرية المفرنسة)، برز على الساحة السياسية بداية عام 1910، أين انتخب مستشار عام في بلدية معسكر، ثم انتخب عام 1920 عضوا في المندوبيات المالية ممثلا لمعسكر وسعيدة عمالة وهران. ينظر: Jacques Bouveresse, Op,Cit, p :871

35- Délégations (Les) financières algériennes, Délégations indigènes (section Arabe) séance du 02 juin 1920, op. cit, p :28.

36 - **بن شنوف الهاشمي**: ولد عام 1895، عين عضوا في المجلس الاعلى بالجزائر عام 1920-1922، ثم انتخب عضوا في

المنذوبيات المالية عام 1923 ممثلا عن خنشة عمالة قسنطينة. ينظر :

Jacques Bouveresse, Op, Cit, p: 863.

37 – Délégations (Les) financières algériennes, Délégations indigènes (section Arabe) séance du 02 juin 1920, op. cit, p : 36.

38– Ibid, p: 145.

39 – Ibid, p: 221.

40 – Ibid, p: 228.

41 – الدكتور موسى: يعتبر من العناصر المحسوبة عن الشبان الجزائريين، انتخب مدة طويلة في المنذوبيات المالية ممثلا لقسنطينة، برز في الفترة الممتدة من 1919 – 1920، أين تقاربت مواقفه مع أحمد بن رحال والأمير خالد في كثير من القضايا التي طرحت في المنذوبيات المالية، ينظر  
Jacques Bouveresse, Op, Cit, p: 879

42 – Délégations (Les) financières algériennes, session ordinaire de mai- juin 1921, n°4, Délégation indigène (section Arabe et Kabyle imprimerie administrative Emille Pfister, pp: 98– 99.

43 –Ibid, p: 686.

44 – Ibid, p: 690.

45– Ibid, pp : 17–18.

46– Ibid, p: 99.

47 – Ibid, p: 13.

48 – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919-1939، ج1، ترجمة: أحمد بن البار، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص: 140.

49 – فرحات عباس: ولد في الطاهير (بلدية مختلطة بجيجل) سنة 1899 تلقى تعليمه الابتدائي وفي جيجل والثانوي في قسنطينة ثم التعليم الجامعي في كلية الطب بالجزائر أين تحصل على شهادة الدكتوراه في الصيدلة، ودخل مجال السياسة في الثلاثينيات من القرن العشرين لما كتب كتابه المسمى "بالشباب الجزائري" شغل منصب رئيس جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين من 1926-1930، وكان من الأعضاء البارزين للمؤتمر الإسلامي الجزائري من 1936 إلى 1938، ينظر: Jacques Bouveresse, Op, Cit, p: 939-940

50 – G,J, la presse indigène en Algérie in questions nord africaines, revue des problèmes sociaux de l'Algérie de la Tunisie et du Maroc, 2 emme Année, 15 Avril 1936, p: 107.

51 – L'oranie populaire, du 04 juin 1938.

52- فرحات عباس، الشاب الجزائري، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة، متبوع بتقرير إلى المارشال بيتان، ترجمة: أحمد منور، مطبوعات المسك، 2010، ص 167.

53 – مرسوم شوطان Chautemps : أصدره رئيس الوزراء الفرنسي شوطان، وينص القانون على فرض عقوبات على الجزائريين الذين يقومون بممارسة التعليم العربي الحر دون ترخيص من السلطات الاستعمارية الفرنسية، ينظر: عائشة سبيحي، "القوانين الكولونيالية واللغة العربية في الجزائر (ربينه 1933، ميشال 1935، شوطان 1938 أنموذجا)"، مجلة صوت القانون، المجلد 7، العدد 3/2021، ص: 1465.

54 – L'entente, du 03 février 1938.

55 – Ibid.

56–Sakina Drihem,Op, Cit, p: 13.